

٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩/٥٨ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن الأمانة العالمية لسلامة المرور على الطرق،

وإذ تدرك أن تدني مستوى السلامة على الطرق يتسبب في وقوع أعداد كبيرة من الوفيات والإصابات على الصعيد العالمي، وأن هذه المشكلة أكثر تفاقمًا في البلدان النامية التي تعاني من تداعياتها الاجتماعية وتتكدس تكاليفها الاقتصادية المباشرة،

وإذ تؤكد على أهمية الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما على المستوى الإقليمي في تعزيز سلامة المرور على الطرق،

وإذ تدرك أهمية اتفاق اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية، في اجتماع عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥، على أولويات العمل الخمس في مجال السلامة على الطرق، ومن أبرزها حزام الأمان، وارتداء الخوذة الواقية أثناء ركوب الدراجات النارية، وتخفيف السرعة، والتأكيد على عدم القيادة في حالة تعاطي الخمر، والاهتمام بالبنية الأساسية للطرق،

وإيمانًا منها بأهمية إجراء الدراسات الفنية عن موضوع سلامة المرور على الطرق يجري على ضوئها تحديد أولويات العمل في هذا المجال في المنطقة والتي قد تختلف عن الأولويات المحددة آنفاً،

وإذ ترحب بسرعة استجابة الأمين التنفيذي لمتطلبات تعزيز سلامة المرور على الطرق في البلدان الأعضاء من خلال إضافة أنشطة جديدة إلى برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واقتراح أنشطة في هذا الصدد في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى ربط موضوع سلامة المرور ببرامجها الإنمائية، لأغراض زيادة الوعي بإجراءات سلامة المرور من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والمناهج التربوية، وخصوصاً بين الأطفال والشباب، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ورصد الميزانيات اللازمة للارتقاء بمتطلبات سلامة المرور على الطرق؛

٢- تدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى المساهمة في الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة سواء في إعداد الدراسات المختصة أم في المساهمة في أعمال الورشة الإقليمية حول الممارسات الجيدة في سلامة المرور أو في التحضير لأسبوع المرور العالمي المزمع عقده في عام ٢٠٠٧؛

٣- تعرب عن تقديرها للأمانة التنفيذية على سرعة استجابتها لمتطلبات تعزيز سلامة المرور على الطرق في البلدان الأعضاء؛

- ٤- تأمل من الدول الأعضاء تقديم الدعم المادي والمعنوي للأمانة التنفيذية، ما أمكن، لتنفيذ الأنشطة التي تساند الجهود الوطنية في تحقيق مقومات سلامة المرور على الطرق؛
- ٥- تناشد الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، في حال عرضه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛
- ٦- تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥